

134 مرشحاً بينهم 5 سيدات في اليوم الأول

الحكومة الكويتية تتراجع عن "منع التجمعات"

الخليج

15/04/2008

الكويت محمد العجمي :

تراجعت الحكومة الكويتية أمس عن قانون "منع التجمعات" المثير للجدل، بعد أقل من 24 ساعة من تظاهرة شعبية في ساحة الإرادة اتهمت الحكومة بتقليص الحريات وفساد العرس الديمقراطي المتمثل في الانتخابات المقبلة، وأعلنت الإدارة العامة لشؤون الانتخابات على لسان رئيسها علي مراد أن اليوم الأول لفتح باب الترشيح للاستحقاق التشريعي المقرر في 17 مايو/ أيار، شهد تسجيل 134 مرشحاً بينهم 5 سيدات.



وأعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير

الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجى أمس، ان مشروع "مرسوم بقانون في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعك العامة"، الذي أقره المجلس الأسبوع الماضي لن يصدر ولن يعطى صفة مرسوم ضرورة، وأكد ان الحكومة ستحيله إلى مجلس الأمة (البرلمان) المقبل على شكل مشروع قانون. وقال الحجى عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء ان "الحكومة ستقدم إلى مجلس الأمة المقبل بمشروع قانون بشأن الاجتماعات العامة ليسد الفراغ التشريعي القائم، بعدما ألغت المحكمة الدستورية فقرتين من القانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة نظراً لتعارضه مع الدستور وفقاً لحكم هذه المحكمة، قبل عامين.

وأضاف انه "مراعاة لكل هذه الأمور والاعتبارات الأمنية ومقتضيات المصلحة الوطنية، فقد انتهى الأمر بمجلس الوزراء بأن تتقدم الحكومة إلى مجلس الأمة المقبل المنتخب بمشروع قانون متكامل يسد الفراغ التشريعي القائم ويأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الديمقراطية العريقة بهذا الخصوص".

وفي ما يتصل بالتعامل الأمني مع الانتخابات الفرعية، قال الحجى ان السلطتين التشريعية والتنفيذية قد حسمتا منذ سنوات عدة أمر الانتخابات الفرعية، باعتبارها مظهراً مخلصاً بالوحدة الوطنية ومساساً مباشراً بها، وصدرت القوانين التي جعلت من الدعوة أو المشاركة في هذا الأمر جريمة يعاقب عليها ويحال من يمارسها إلى القضاء، واهاب بالمواطنين العمل على تدعيم ومؤازرة الجهود الأمنية الرامية إلى تنفيذ القانون وتكريس دولة القانون، والحفاظ على الشفافية وسلامة إرادة الناخبين بما يقتضيه كل ذلك من حكمة وحزم.

وسجل اليوم الأول لفتح باب الترشح (134) مرشحا تقدموا بطلبات الى انتخابات مجلس الامة بينهم 5 نساء. وجاء في مقدمة المرشحين الرجال مزعل النمران (الدائرة الرابعة) ومن النساء غنيمه حيدر (الدائرة الثالثة)، وشهدت الدائرة الرابعة اكبر عدد من المرشحين حيث بلغ 35 مرشحا، جاءت بعدها الدائرة الاولى ب 27 مرشحا وتساوت الدائرتان الثالثة والخامسة لمرشح لكل و22 مرشحا في الدائرة الثانية.

وتفقد وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون القانونية اللواء الدكتور خالد العصيمي مقر ادارة شؤون الانتخابات التي بدأت أمس باستقبال طلبات الترشح. وقال العصيمي للصحافيين ان الوزارة ستقدم الخدمات كافة لمساعدة المرشحين في عملية التسجيل، وأعرب عن سعادته بان تشارك الوزارة في العملية الديمقراطية من خلال تسهيل التسجيل خاصة بعد الاقبال الشديد عليه، اضاف ان الوزارة تعتبر جهة تنفيذية لقرارات مجلس الوزراء في قانون الانتخابات والاعلانات، وهي ملزمة بوضع اللوحات الاعلانية للمرشحين كافة، مؤكدا ان هناك تنسيقا بين الوزارة وبلدية العاصمة لمراقبة الاعلانات الانتخابية.

من جهته، قال مدير ادارة شؤون الانتخابات علي مراد ان لجنة الانتخابات تستقبل طلبات المرشحين المستوفية للشروط بغض النظر عن مشاركتهم في الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا، لأنه لم يصدر اي قرار رسمي باستبعاد المتورطين في الانتخابات الفرعية ، مشيرا الى انه مجرد اقتراح من قبل وزير الداخلية لم يصدر قرارا بشأنه.